قرطاس

▪ أحمد عبد الحسين

ارفع كأسك .. أنت عراقيّ!

الحملة الإيمانيـة التي أطلقتها الحكومة أول من أمس ذكرت العراقيين بحملة الحاج صدام حسين في التسعينات لكنّ الدوافع مختلفة طبعا.
سيعترض الأخـوة الدولتقانوـنجيـون بالقـول :إنكـم تدافعـون عـن السكارى ونشـر الرذيلـة في المجتمع، وهـم يدركون أن المسـألة أبعد بكثير من قنينة عرق وصـحن مزة، الأمر يتعلق بهوية بلد، ما نحن؟ ما العراق؟ هـل هو دولة دينية؟ إذا كان الأمر كذلك فليعلنها الحاجّ الجديد صـراحة ويريـح ويسـتريح، ليقم بإلغاء الدسـتور ويضـع آخر مكانه "يمكنه الاسـتعانة بالدسـتور الإيراني موقتاً" ويمكنه أيضا أن يكيّف القوانين حسـب هواه وهوى بطانته الأتقياء والعسـكر الذين تذكروا اليوم أنهم مسـلمون بعد عقودٍ من السـكر والعربـدة، فالقانون مطاط كما قال الحجي صـدام سـابقا، مقولة يتصـرف الحجـاج الجدد اليوم بمقتضاها وإن لم يقولوها صراحة.
أول من أمس هجمت قواتنا الباسلة على البارات ومحال بيع الخمور، ربما للقضـاء على آخر معاقـل القاعدة، أو للردّ علـى موجة الاغتيالات التـي تجتـاح العـراق طـولا وعرضـا، كسـروا محتويات هـذه المحال وأهانوا الروّاد وضـربوهم وصـادروا تلفوناتهم، كانوا باسـلين ربما للتعويـض عن تقاعسـهم وتخاذلهم أمام الإرهاب من خلال الاسـتقواء على شبان مسالمين لم يحملوا يوما سلاحا ولم يهددوا أحدا.
يقال .وأنا أصـدّق ذلك. إن القرار انطلق من إيران أو بضـغط إيرانيّ، فجارتنا المسلمة تريد منذ زمن بعيد للعراق أن يكون سوقا للحشيشة، وقـد صـبرت الجمهوريـة الإسـلامية طويـلا علـى مـزاج العراقيـين المستعصـي الكاره الدخان المقدس، فللعراقيين مزاج صـعب، يكرهون التحشـيش ولهـم علاقة وثيقة مع السـوائل التي كانـوا أول من قدمها لآلهتهم لأنهم أول من صـنعها، أجدادنا هم من صـنعوا البيرة والعرق، ولا يمكن لنا أن نتقبّل هذا المزاج الفارسيّ المتوله بالحشيشة والترياق فلهم في ذلك أدبيات وأعراف صار لها منحى دينيّ صوفي.
يـراد للعراق أن يكون سـوقا لبضـاعة جيراننا من الحشيشـة، فكان لا بدّ من انطلاق حملة إيمانية تقضـي على العرق "كم هو طريف أن كلمة عرق فيها ثلثا كلمة عراق"، وهكذا انطلقت الحملة.
الذين قرروا هذا القرار في حسبانهم أن إعلاميين وصحفيين وناشطين وساسـة ليبراليـين سـيحجمون عـن إدانـة هذا الفعـل المخـزي لأنهم سـيكونون محاصرين بضـغط أخلاقي وعرفي يمنعهم من المدافعة عن "شوية سكارى يبولون على بعضهم كما عبر مرجع ديني كبير"، لكنهم ينسـون أن القرار غير قانـوني وأن الأمر له مسـاس بالحريات العامة وأن الدستور لا يقرّه، وأننا لسنا دولة إسلامية، وأن الدولتقانوـنجيين الذين يحكموننا اليوم لا يريدون أن يؤسسوا دولة لا قانوناً.
صـعب مستصـعب أن تغـيّر مـزاج شـعب بكامله، يمكـن له أن تقسـر عليـه وتخيفه بوحشٍ الطائفية فينتخبك مـرة أو اثنتين، أو تمنعه من استماع الأغاني علناً .. لكن أن تحوّله قسراً إلى ثقافة شعب آخر، لمجرد أن يكون سوقا لبضـاعة مقدسة يصدرها لنا جيراننا الأقوى ، فلا أظن أن ذلك سيفلح.
هـذه الحملـة الإيمانية سـيتذكرها العراقيون بعد سـنوات باسـتهزاء يليق بها وبأصـحابها كما نستذكر اليوم الحملة الإيمانية للزاهد المتقي صاحب الحفرة.
حتـى مـن كان مثلـي لا يفكـر كثـيراً بالشـرب سيشـرب اليـوم، وسـيكون شـربه كسـراً لقانـون دولـة القانـون. بصحتكم!

تنشر ابتداءً من هذا العدد سلسلة مقالات للكاتب شلش العراقي كلّ يوم خميس

هـــادي المهـــدي أول الشـــهـــداء

سيبقى ذكرك خالدا

□شلش العراقي

يقف واحد من أهم النصب التذكارية في العالم ، التي تخلد شهداء الحروب ، كئيبا واجما حزينا مترب في العاصمة بغداد ، وتحت هذه الشهقة السماوية التي صممها خيال إسماعيل فتاح الترك ، نقشت على جدران من حجر المرمر أسماء أولئك الذين قتلوا على الحدود الشرقية في حرب السنوات الثماني، النصب بكل هيبته وجماله وطاقته الروحية انفلت من بين يدي الدكتاتورية ليعبر عن نفسه لا عنها ، وفي بنية النصب وحيثياته إشارة إلى العدد المهول من شهداء الخنادق والسواتر على طول حدودنا الشرقية ، لأحد هذه الأيام معنيّ بهم أو بهذا الصرح ، حتى أولئك الذين نقشت أسماء ذويهم على جدرانه لم يكلفوا أنفسهم عناء زيارته، ليس لأننا شعب أصابه الملل من البكاء والنحيب والعويل ، بل لأننا شعب تخالطت علينا الأمور ، والتبس لدينا مفهوم الشهادة نفسه . فهو مفهوم يتحرك بمرونة وروغان استجابة لتقلبات مزاجية و عاطفية تفتقر للبعد الروحي والأخلاقي ومحكومة بالنوايا والمصالح السياسية ، لذلك تم تسريح شهداء نصب الشهيد عن مهنتهم كشهداء ومكانتهم كأبطال، لصالح ضحايا الدكتاتورية ، الذين تباع دماؤهم للأسف في سوق المزايدات القومية والدينية والطائفية وتنتهك حرمة عظامهم وجماجمهم وبقاياهم ، بشكل مروع ولا إنساني منذ سقوط الدكتاتور، في مشهد مبتذل لا يرتقي إلى أدنى شروط احترام وتوقير أرواح الضحايا وهيبة ميتتهم الدموية ووحشيتها.
المشكلة إذن هي التباس مفهوم الشهادة وعدم استقراره وانزياحه بشكل بالغ التعقيد عن معناه لصالح معان مبتكرة آنية ومرحلية .
هذه المقدمة تأتي بمناسبة مرور الذكرى السنوية الأولى لاستشهاد المثقف والناشط المدني هادي المهدي في ظروف جنائية(غامضة) عشية إعداده تظاهرة تطالب بالحريات والحقوق المدنية و الوقوف بوجه الفساد الحكومي ، وباعتقادي إن هادي المهدي وعلى امتداد تاريخ العراق الجمهوري في اقل تقدير ، هو أول شهيد للحركة المدنية العراقية المستقلة حيث لم تحركه دوافع أيديولوجية أو أوامر دينية أو مذهبية أو حتى قومية ، ولا لبس في شهادته لناحية المبادئ المدنية التي انطلق منها والشعارات التي رفعها والخطوات الجريئة والمندفعة وعن دراية كاملة منه بخطورة الموقف وما يترتب عليه بموافقة صريحة على النتائج ، بإقرار خطي مكتوب ومنشور، عبّر فيه الشهيد عن رغبته المخلصة في استعداده لقبول الموت الذي توعدته به عشرات رسائل التهديد بعد فشل الاعتقال والتعنيف الجسدي في إخافته و تركيعه ، وبهذا كله ، أضحى الشهيد قربانا وطنيا خالصا تنفس الهواء النقي الجديد الذي تقترحه ثقافة الإنسان المعاصر وروحه التواقة للحرية .
كان الشهيد صوتا شجاعا عالي النبرات ربما بسبب من الصمم الأخلاقي الذي أصاب سياسيي عصره ، ولكنه سيظل همسة الحرية الرقيقة التي يتسمعها الأحـرار وموسـيقاهم الخـالدة التي يتردد صداها في السماوات البعيدة ، رغم فبركات أدوات السلطة ومهرّجيها ومحاولاتهم للنيل من سمعة الشهيد وطهارة قضيته وطهرانيته الوطنية .
حيث رحل هادي المهدي ومازال قتلته يشبعونه قتلا وتنكيلا وتشويها بكواتم التشهير والنيل من سيرته الوطنية ، بل والخوض في حياته الخاصة كإنسان أحب الحياة بجنون الشعراء وهوس الأطفال وعفوية الأبطال . تلك الصفات الفريدة التي لا تفهمها حكومة الكواتم وطحالبها الإعلامية ، كما كشف القتلة عن ذواتهم البشعة في مواجهة الكلمة بالكاتم ، يكشف المهرجون والمروجون أبناء بؤر الفساد ذاتها عن قعر أخلاقي وفساد روحي مخيف ومقزز عندما يخوضون في حياة الشهيد الخاصة في محاولة لتبرئة الجناة الفعليين ، بعد أن تبين لهم أن رصاصتهم الغادرة هذه ليس بالإمكان تدوينها ضد مجهول ، حيث تجمعت الدلائل كلها وأشارت إلى المجرم القابع وراء الكونكريت .
هادي المهدي ليس مناسبة للرثاء ، ولا احتفالا لمراسيم عزاء ولا لدقيقة صمت نطأطئ رؤوسنا فيها كمشهد جماعي لتأنيب الضمير، إنه النشيد الخالد والعنوان الصريح الواضح لكل مطالبنا بالحرية والحقوق المدنية، ونهاية عصر الفساد والطائفية والتزوير والجهل والأمية والخراب الهائل الذي تعيشه بلادنا .
هادي المهدي مدرسة حقيقية لا تنتسب إلى المقولات التفخيمية التي عودتنا عليها السياسة ، مدرسة وطنية تربوية سيتعلم فيها كل أولئك الذين يتماهى لديهم مفهوم الوطن مع الحرية والكرامة .
هادي المهدي هو الدمعة العراقية النقية التي تساقطت على نصب الشهيد في محاولة لإعادة الاعتبار لمعنى الشهادة ، ومعنى أن يكون لدينا أهم نصب للشهيد في العالم ، ودون تردد سأجعل من هذا النصب بالنسبة لي على الأقل ذكرى لهادي المهدي وكل شهداء بلدي الذين أمنوا بحرية العراق أو أولئك الذين تدافعوا لحمايته ، سأتخذ منه مزارا مقدسا أمشي إليه ، وكعبة للدمع والأمل أصلي نحوها ، وسأعلم الأجيال أن ترشها بالورد كل صباح ، وسأكتب على صخرة الأيام ، هنا يرقد هادي المهدي ،،هل لديكم ما يمنع ذلك ؟ لا يهم !! بلدي وأنا حر أيها الأوباش.

مـــفـــهـــوم الـــرجـــولـــة

□ فريدة النقاش

تزايدت في الآونة الأخيرة نغمة العداء للنساء سواء بالتحرش الجنسي المادي بهن من الشوارع وأماكن العمل حتى أن منظمات نسائية تطالب بسن قانون واضح يغلظ العقوبة ضده أو التحرش المعنوي الإعلامي والإعلاني، فقد راجت في الآونة الأخيرة إعلانات تحذر الرجال من انتقاص رجولتهم لو أنهم أكلوا شيئا معينا أو لم يشربوا شيئا آخر، وفي هذا الإعلان على نحو خاص جرت الإشارة إلى الأنوثة – نقيضة الرجولة – باعتبارها شيئا مخجلا لا يجوز الإفصاح عنه، ووضع المعلنون نقاطا مكان الكلمة.. وأصبح مفهوم الرجولة مرتبطا مباشرة بالفحولة ، فضلا عن سلسلة الإعلانات المخجلة التي أرجو أن تكون وزارة الصحة قد انتبهت لها عن المنشطات الجنسية التي تجعل الرجل قويا بمعنى الفحولة أيضا، بصرف النظر عن قيمه وإنجازاته وأخلاقه.
وتصور إعلانات أخرى النساء ككائنات مخادعة أو خاضعة مغلوبة على أمرها أو تتفنن في استغلال «أنوثتها» لتحقيق مكاسب باعتبار أن هذا هو نموذج المرأة التي ارتكبت الخطيئة الأولى طبقا لبعض الديانات والفلسفات، ولكن الطامة الكبرى هي هذا السيل من المسلسلات التي انهالت علينا في «رمضان» وفيها نموذجان تفصيليان للنساء الخاضعات الذليلات في «الزوجة الرابعة»، أما النموذج الآخر فهو النساء الشريرات المتفننات في نسج المكائد في «كيد النسا» .والواقع أنني لم ألتفت إلى هذين المسلسلين – وربما هناك غيرهما – إلا عندما كتب الزميل الشاعر «فاروق جويدة» مستنجدا بمنظمات المجتمع المدني والحركات النسائية المصرية حتى تتصدى لهذه الصور الفقيرة أحادية الجانب التي تنم عن احتقار النساء والتقليل من شأنهن والانتقاص من أدوارهن التي تتزايد سواء في الحياة الاجتماعية أو الاقتصادية، وهو التزايد الذي لم ينعكس – لأسباب يطول شرحها – في التمثيل السياسي للمرأة.
وإذا ما توقفنا عند مفهوم الرجولة التي تختزله هذه الإعلانات والمسلسلات من الفحولة سوف نجد أنه يعبر عن تيار في الثقافة يزداد وضوحا كلما تفسخ المجتمع وتراجعت قيمه الإيجابية وعلاقاته الصحية في ظل سيادة الرأسمالية الوحشية التي ولدت قيم الفهلوة والربح الخاطف والروح التجارية التي تخاصم الإنتاج والاجتهاد وتحتقر العمل وتراهن على المضاربات وضربات الحظ، وعندما انهارت القاعدة الإنتاجية للبلاد نتيجة سياسات الليبرالية الجديدة مع صعود الإسلام السياسي كان لابد أن تكون القوى الضعيفة في المجتمع هي الضحية الأولى لهذه السياسات، وعلى رأس القوى الضعيفة توجد النساء والفلاحون الفقراء والمهمشون.
وقد نجح التاريخ الطويل للتمييز ضد النساء الذي امتد لآلاف السنين وغرس جذورا قوية في كل الثقافات الإنسانية مرتبطا بالدور الإنجابي للمرأة وبخصائص جسدها في تجذير الصورة النمطية المرتبطة بالديانات والفلسفات القديمة التي رأت أن المرأة كائن ضعيف فاسد بطبيعته لأنها صنو الخطيئة والدنس، أما الرجل فهو القوي الممثل للخير والشرف حامي القبيلة وحامي المرأة والأطفال.
وفي حالة التدهور الثقافي – كتلك التي نعيشها في أيامنا هذه – يجري اختزال القوة المفترضة للرجال في الفحولة الجنسية وتتراجع أي اعتبارات أخرى، ويجري تحقير المرأة باعتبارها موضوعا للجنس ،ومن يتابع الهجوم الشائن الذي يشنه واحد ممن يسمون أنفسهم رجال دين الآن على الفنانة «إلهام شاهين» يجد تجسيدا شاملا لمثل هذه المفاهيم للرجولة والأنوثة حين تحمل قناعا دينياً حيث المرأة «موطوءة» على حد تعبيراتهم المبتذلة.
ويسير هذا التوجه الرجعي المعادي للنساء – والذي لا يخلو من الخوف من قدراتهن – يسير على العكس تماما من اتجاه التاريخ حيث تتزايد أدوار النساء على الصعيدين العالمي والمحلي ،ويكفي أن نشير إلى أن ٣٠٪ من الأسر المصرية تعولها نساء كما يساهمن في إعالة الـ ٧٠٪ الأخرى.
ومن المفارقات الغريبة أن تنبعث هذه المفاهيم البالية في ظل نهوض حركة قوية للدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق النساء وحرياتهن ويزداد إبداعهن في كل المجالات وبخاصة في مجال إنجاز ثورة ٢٥ يناير التي شاركت فيها النساء على نطاق واسع بصورة خلاقة لفتت نظر العالم كله إذ خرجن في المظاهرات وبتن في الميادين واستشهدن وكتبن اللافتات.
ولكن صعود الإسلام السياسي الذي يرى في المرأة عورة، متواكبا مع هيمنة سياسات الرأسمالية الطفيلية التي ترى في المرأة سلعة كان لابد أن ينتج هذه الأفكار الاختزالية البائدة المعادية لإنسانية الإنسان فلا ترى في الرجل إلا فحولته الجنسية ولا ترى في المرأة إلا جسدها.

للمرأة دور بارز في ربيع العرب

الـــكـــهـــربـــاء
شيء مما يمكن قوله

□نصيف جاسم

أزمة الكهرباء ليست موضوعا تقنيا أو ماليا بحتا بل هو موضوع سياسي خاضع للعمل السياسي وللقرار السياسي لأطراف عراقية وغير عراقية لها مصلحة باستمرار الوضع على ما هو عليه، بالإضافة طبعا إلى الفساد الذي ليس لرئيس الوزراء ولا هيئة النزاهة القدرة على محاربته لأنهما بعيدين عن وسائله وطرائق عمله خصوصا في موضوع الكهرباء، وسأتي على هذا الموضوع لاحقا.
فقد تركز عمل سلطة الائتلاف المؤقتة وبول بريمر في هذا الموضوع على تجديد شبكات التوزيع –لم يكن اغلبها بحاجة إلى تجديد– ونصب محطات التحويل عالية الفولتية والثانوية لكهرباء "غير موجودة أصلا"، واستمر هذا النهج للحكومات التي أعقبت سلطة الائتلاف جميعها ابتداء من حكومة إياد علاوي وانتهاء بحكومة المالكي الحالية مرورا بحكومة الجعفري والمالكي الأولى، بل أضيفت إلى تلك المشاريع مشاريع إنارة الشوارع بالطاقة الشمسية– لم يعد اغلبها يعمل الآن– ومشروع العشرة أمبيرات– لم يعمل منذ اليوم الأول فقد عمد الأهالي إلى الربط المباشر على القابلوات بعد رحيل العمال مباشرة– ومشاريع نصب أبراج الضغط العالي "لكهرباء غير موجودة" ، ومشروع البواخر التركية –لم يعمل لحد الآن– الذي كلف الدولة العراقية كلفة "تأجير" البواخر بالإضافة إلى كلفة المحطات التي تحملها والتي اتضح –لاحقا–أنها لا تناسب الشبكة الكهربائية العراقية ، وكل ذلك يؤشر وجود فساد عراقي– دولي، ورغبة لأطراف عراقية ودولية بعدم حل هذا الموضوع وعدم فهم المسؤول العراقي للموضوع أصلا.
مما سبق يمكن الافتراض –بلا تردد– أن ثمة مساعي محلية وإقليمية ودولية لا تريد لهذا الموضوع حلا، ولكل من هذه الأطراف مبرراته الخاصة التي –ربما– لا تتفق تماما مع مبررات الأطراف الأخرى لكنها تصب جميعا في تعطيل أية إمكانية لإصلاح هذا القطاع الحيوي للعراق ولحياة العراقيين.
يمكن إجمال تبريرات الأطراف المحلية بالفساد أولا(بيع وقود المحطات –مثلا– وخاصة زيت الكاز خارج المحطات ،والتركيز على المشاريع سهلة التنفيذ التي تحال عادة إلى حاشية بعض المتنفذين في الوزارة) .وتأتي العوامل السياسية في المقام الثاني حيث تسعى بعض الأطراف لإفشال مساعي الحكومة –إن وجدت– في هذا المجال سعيا لإفشال الحكومة دون اكتراث لما يعنيه ذلك من مشاكل للناس وللبلد، بالإضافة إلى عدم تبويب الموازنات العراقية حسب أولويات احتياجات الناس، فمثلا تذهب اموال طائلة للوقفين السني والشيعي لبناء جوامع وحسينيات فيما "عباد الله" يكويهم الحر صيفا ويلسعهم البرد شتاء، وتذهب أموال طائلة لوزارة الشباب والرياضة لبناء ملاعب مختلفة الأحجام والأنواع فيما الرياضيون لا ينعمون بحياة طبيعية مثل أقرانهم من البلدان الأخرى بسبب الكهرباء أيضا.
أما مبررات الأطراف الإقليمية فهي مستفيدة بصورة مباشرة من أزمتنا في هذا القطاع وتصدر كل دول الجوار إلينا– ربما على الورق فقط– كميات من الطاقة عبر أبراج الضغط العالي التي شيدت لهذا الغرض وبكلفة كبيرة جدا وكأن أزمة الكهرباء باقية إلى ابد الآبدين.
بالإضافة طبعا إلى المبررات السياسية التي تهدف إلى ربط البلد –اقتصاديا وفنيا– بهذه الدول عبر استثمار مشاكله ومنها مشكلة الكهرباء.
أما المساعي الدولية فهي كثيرة وتقع في مقدمتها مساعي الشركات الكبرى التي ما انفكت توحي للمسؤولين العراقيين بعدم إمكانية حل هذا الموضوع إلا عبر "خصخصة" قطاع الكهرباء أملا في الاستيلاء على أهم مرتكزات البنية التحتية العراقية التي لا يضاهيها أي استثمار في أي قطاع آخر بما في ذلك قطاع النفط.
ولا أعتقد أن البلد سيستفيد كثيرا من فكرة"خصخصة هذا القطاع" فما سيحدث هو "بيع أملاك الدولة" تحت غطاء الخصخصة كما حدث في محطة القدس الحرارية التي دخلت الخدمة "مرتين" زمن الوزير السابق كريم وحيد والتي بيعت إلى شركة "هينداي" بمبلغ لا يساوي مجرد كلفة الأرض التي تشملها المحطة!! ولا أعتقد أن مشكلة الكهرباء ستحل نهاية سنة ٢٠١٣ كما صرح السيد حسين الشهرستاني لعدم وجود إرادة حقيقية لمعالجة هذا الموضوع.